مشكلة خطرة بحاجة إلى معالجة فورية

الألغام الأرضية والمقذوفات غير المنفلقة في العراق

زاحم جهاد مطر
مدير المنظمة العراقية لازالة الالغام

❖هناك ٢٦ مليون لغم مزروع وملايين المقذوفات غير المنفلقة

❖بين ٨-١٠ أشخاص هم ضحايا الألغام والمقذوفات يومياً

❖عملية تطهير لغم تكلف ٣٥٠ دولاراً!

١- قبل كل شيء أود أن أوضح للقارئ الكريم مفهوم الألغام الأرضية والمقذوفات غير المنفلقة بصورة موجزة إذ يجهل الكثير من المواطنين مدلولات هذه المفاهيم أو هناك تصور غير دقيق لدى البعض فضلاً عن عدم وجود معلومات عن المخاطر التي تنتظرنا منها، فالألغام الأرضية والمقذوفات غير المنفلقة تشكل في هذه المرحلة تهديداً عظيماً لكل جوانب الحياة للسكان من الناحية الاجتماعية والإنسانية وللتطور العمراني والاقتصادي والصناعي ولكل عمليات إعادة الإعمار في العراق.

الألغام الأرضية هي عبارة عن حشوات مهيأة لغرض قتل أو جرح الأشخاص إذا كانت مصممة ضد الأشخاص أو لغرض تعطيل أو تدمير الآليات بكافة أنواعها إذا كانت مصممة ضد الآليات.. وهذه الألغام تنفجر عند مرور الأشخاص والآليات وتزرع بصورة مبعثرة أو على شكل حقول ألغام وقد تكون هذه الحقول متكونة من ألغام ضد الأشخاص فقط أو متكونة من ألغام وقد تكون هذه الحقول متكونة من ألغام ضد الأشخاص فقط أو متكونة من الغام ضد الآليات فقط أو تكون مختلطة أي من ألغام ضد الأشخاص وضد الدبابات وحسب طبيعة المنطقة والغاية من زرعها إضافة إلى عوامل أخرى. أما المقذوفات غير المنفلقة فهي عبارة عن كل مقذوف من طائرة أو مدفعية أو أي سلاح آخر لم ينفجر بعد سقوطه لأي سبب من الأسباب.. وهي تبقى خطرة وقابلة للانفجار في أية لحظة بسبب الحركة أو الاهتزاز أو التوقيت وأي شكل من أشكال العبث، وقد تكون هذه المقذوفات على شكل قنبلة أو صاروخ أو عتاد مدفعية أو أي نوع آخر ومنها القنابل العنقودية.

وهناك الكثير من دول العالم تعاني من مشكلة الألغام المزروعة وانتشار المقذوفات غير المنفلقة على أراضيها بسبب النزاعات الإقليمية أو الحروب الداخلية وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى وجود أكثر من (١١٠) ملايين لغم موزعة على أراضي (٦٤) دولة وهذه الألغام تقتل أكثر من (٨٠٠) شخص شهرياً من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء. أما في العراق فإن التقارير تشير إلى وجود أكثر من (٢٦) مليون لغم مزروع إضافة إلى ملايين المقذوفات غير المنفلقة والتي تنتشر على جميع الأراضي العراقية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وتغطي الكثير من الأراضي الزراعية والصناعية والاقتصادية إضافة إلى انتشارها في مناطق آهلة بالسكان، وأن هذه الأعداد من الألغام والمقذوفات غير المنفلقة هي أعداد مرعبة ومخيفة وقد بدأت نتائجها بالظهور بعد الأعداد المتزايدة من الإصابات اليومية المختلفة بين المواطنين العراقيين حيث تشير بعض التقارير غير الرسمية بأن عدد الإصابات خلال الشهر الأول بعد نهاية الحرب الأخيرة بلغت أكثر من (٣٢٠) شخصاً في المنطقة الشمالية وحدها وأن هناك ما بين (٨-١٠) إصابات يومياً في العراق نتيجة انفجار الألغام أو المقذوفات غير المنفلقة.

نبذة تاريخية عن زرع الألغام في العراق

٢. يعتقد بأن بداية زرع الألغام الأرضية ترجع إلى فترة الأربعينيات ولكن كانت بصورة متفرقة حيث لم يظهر تأثيرها على الحياة المدنية ولكن البداية الحقيقية كانت مع الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق خلال المعارك التي كانت تحدث بين الجيش العراقي وقوات البيش مركة الكردية وبالرغم من أن أعداد الألغام المزروعة كانت محدودة إلا أن نتائجها الخطيرة كانت كبيرة جداً على المواطنين واستمرت عمليات زرع الألغام من قبل الطرفين على الطرق والمحاور والأراضي الزراعية وفي أو حول عيون المياه والأماكن الأخرى طوال فترة المناوشات التي كانت تتوقف بين فترة وأخرى وتستمر مرة ثانية، ومع بداية المناوشات الحدودية بين العراق وإيران في ١٩٦٩ تم زرع الحدود الشرقية بأعداد كبيرة من الألغام وعلى طول الحدود العراقية الإيرانية من البصرة وباتجاه الشمال مروراً بالعمارة وخانقين ومندلي وبدرة وزرباطية ومع بداية الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ ازدادت أعداد الألغام الأرضية المزروعة بصورة كبيرة جداً حيث شملت مساحات واسعة من الأراضي العراقية وبعض الأراضي الإيرانية ومع انسحاب الجيش العراقي إلى داخل الأراضي العراقية واندفاع القوات الإيرانية وكمحاولة لإيقاف هذه القوات فقد تم زرع مساحات شاسعة من الأراضي العراقية داخل الحدود بأعداد كبيرة جداً من الألغام وخاصة في مناطق الفاو والبصرة والعمارة والكوت وبعقوبة والسليمانية ومناطق أخرى من شمال العراق ولم يشهد تاريخ الحروب زرع حقول الألغام بهذه الأعداد والتي بلغت عشرات الملايين ودون اعتبار لما تحدثه هذه الحقول من خسائر مادية وبشرية مستقبلاً... لذلك امتدت حقول الألغام من رأس البيشة في جنوب العراق ثم الفاو وأبي الخصيب والتنومة والشلامجة وإلى الطيب صعوداً إلى نقطة التقاء الحدود العراقية الإيرانية التركية، وفي هذه الفترة أيضاً ثم زرع أعداد هائلة من الألغام في مناطق الأهوار والمستنقعات وبساتين النخيل والوديان المنتشرة في مناطق البصرة والعمارة والناصرية وزرعت المناطق المحاذية للحدود الكويتية السعودية بأعداد كبيرة من حقول الألغام عند احتلال العراق للكويت وبعد استقرار الأوضاع في العراق تم زرع الحدود الفاصلة بين قوات الجيش العراقي وقوات البيش مركة بأعداد كبيرة أيضاً من حقول الألغام ومن قبل الطرفين ابتداءاً من مندلي وخانقين مروراً بمدينة كفري وسليمان بيك وطوزخرماتو وجمجمال والتون كوبري ومخمور وديبكة وانتهاءاً بالحدود الفاصلة لمدينة الموصل، وخلال حرب التحرير وكمحاولة من قبل الجيش العراقي لإيقاف تقدم قوات التحالف فإن المعلومات تشير إلى زرع أعداد كبيرة من الألغام في المناطق والمحاور التي كان يعتقد بأنها مستهدفة من قبل قوات التحالف وقد بلغ الأمر إلى حد زرع الألغام داخل المدن والقصبات وخاصة في البصرة والناصرية والديوانية والحلة والنجف والرمادي وحتى داخل مدينة بغداد.. والمناطق الآهلة بالسكان أما بالنسبة للمقذوفات غير المنفلقة وبأنواعها المختلفة فهي ما زالت تنتشر وبأعداد تقدر أيضاً بعشرات الملايين في مناطق واسعة من أراضي العراق وهي بقايا تأثيرات الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية والحرب الأخيرة إضافة إلى انتشار الأنواع المختلفة من الاعتدة والمقذوفات المتروكة العائدة للجيش العراقي وهناك أعداد هائلة من القنابل العنقودية الخطرة جداً منتشرة في المناطق المفتوحة داخل العراق بدءاً من الحدود العراقية الكويتية السعودية في البصرة والناصرية والسماوة والرمادي وصعوداً إلى منطقة الجزيرة في الموصل إضافة إلى تواجدها داخل المدن ويكفي هنا أن أورد مثلاً واحداً فقط على كثافة وجود القنابل العنقودية المنتشرة في الأراضي العراقية لنقدر مدى خطورة الوضع حيث تم العثور في مربع أبعاده ٥٠م × ٥٠م في حي الفرات في بغداد على (٩٩) قنبلة عنقودية!!

٣. لا يمكن حصر تأثير الألغام الأرضية والمقذوفات غير المنفلقة على الحياة المدنية في الجوانب المختلفة والتي يمكن إجمالها بما يلي:

أ. التأثير الاجتماعي والإنساني

مما لاشك فيه فإن الإصابات الناتجة من انفجار الألغام والمقذوفات غير المنفلقة بأنواعها تسبب موت أو جرح الأشخاص وإحداث تشوهات خلقية والتي بدورها تؤدي إلى خلق آثار نفسية مدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع وسوف يتحول الأشخاص المصابون بالعاهات والمعوقين والمشوهين إلى أشخاص غير قادرين على العمل والعطاء وعاجزين عن السير والحركة. ومن المعلوم بأنه بالرغم من وقوع حوادث يومية سببت ولا تزال في موت وجرح الكثير من المواطنين الأبرياء خاصة الأطفال إلا أن الخطر الحقيقي لهذه الألغام والمقذوفات لم يبدأ بعد فهذا الخطر يبدأ مع عودة الحياة الطبيعية وعودة السكان إلى قراهم وحقولهم وينتشر الناس من عمال وفلاحين ورعاة في وتبدأ مجموعات الإدامة والصيانة للمعامل والمصانع والمنشآت الحكومية وخاصة تلك المنتشرة خارج المدن والتي تعرضت إلى عمليات القصف أو زرعت حقول ألغام حولها أو فيها أو على الطرق والمحاور المؤدية إليها..

وتشير تقارير الأمم المتحدة أن ٨٠٪ من المصابين بعد عودة الحياة الطبيعية هم من الأطفال والعمال والفلاحين.. وإذا ما تمت مقارنة أعداد الألغام المزروعة في العراق وأعداد المقذوفات غير المنفلقة نجد أن العراق يحتل المرتبة الأولى وبدون منازع حيث تحتوي أراضيه على أضعاف أضعاف أعداد الألغام والمقذوفات غير المنفلقة الموجودة في أية دولة أخرى وإذا كانت تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أن في كمبوديا مثلاً (٦٠٠) ضحية شهرياً وفي أفغانستان (٥٠٠) ضحية أسبوعياً وإلى وجود أكثر من (٧٥٠٠٠) ألف معوق في انكولا بسبب الألغام (٣٥٠) دولاراً حسب تقديرات الأمم المتحدة من هذا نستطيع أن نقدر الكلفة التي سوف تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني.

تأثير الألغام والمقذوفات غير المنفلقة على عمليات الانتاج النفطي

٤. تنتشر حقول الألغام والمقذوفات غير المنفلقة بالقرب أو حول أو في العديد من مراكز الإنتاج النفطي والمنشآت الإنتاجية والحقول النفطية أو أنابيب نقل النفط أو الغاز وكمثال على ذلك فميناء البكر وحقول الرميلة النفطية والبرجسية وفرانج ومجنون والمراكز النفطية في منطقة العمارة وبزركان وفي خانقين ومندلي والآبار النفطية المتواجدة في منطقة العظيم وطوز خورماتو صعوداً إلى الحقول النفطية في منطقة كركوك... الخ.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال عن كيفية تواجد حقول الألغام والمقذوفات غير المنفلقة في أو حول المنشآت النفطية وللإجابة على هذا السؤال نذكر الآتي:

آ. بعض المنشآت النفطية ومراكز الانتاج وأنابيب نقل الغاز أو النفط تقع في الأساس في أو بالقرب من المناطق الحدودية التي كانت مسرحاً للمعارك في الحرب العراقية الإيرانية وبعض المنشآت كانت تتعرض دائماً إلى عمليات القصف المتبادل والبعض الآخر كانت تستخدم لأغراض عسكرية أو أصبحت المنطقة التي تتواجد فيها منطقة قتال ولذلك تم زرع حقول الألغام المختلفة لمنع تقدم القوات من جهة ونتيجة لتعرضها إلى القصف المدفعي والجوي خلف وعمليات استثمار الأراضي الزراعية وتنظيم الري، وتشكل أيضاً عائقاً كبيراً أمام التطور والتوسع العمراني والسكاني وإقامة المشاريع الخدمية والمنشآت المدنية المختلفة.

وبدون شك فإن ذلك يؤدي أيضاً إلى عرقلة وتأخير إعادة المهجرين والمرحلين إلى قراهم وأراضيهم إضافة إلى الخسائر المادية والمعنوية التي تهدد البنية التحتية كذلك فإن هناك الكثير من الطرق والمحاور الداخلية والخارجية قد قطعت بسبب حقول الألغام وهذا يؤدي إلى إعاقة عمليات التنقل والتبادل التجاري والاقتصادي وتحد من حركة النقل البري وخاصة في المناطق القريبة من المراكز الرئيسة للصناعة والزراعة.. الخ. ومن المعلوم أن عمليات تطهير الألغام والمقذوفات غير المنفلقة تكلف مبالغ طائلة، وإذا ما علمنا بأن عملية تطهير لغم تكلف أكثر من (٣٥٠) دولاراً حسب تقديرات الأمم المتحدة من هذا نستطيع أن نقدر الكلفة التي سوف تشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني.

تأثير الألغام والمقذوفات غير المنفلقة على عمليات الانتاج النفطي

٤. تنتشر حقول الألغام والمقذوفات غير المنفلقة بالقرب أو حول أو في العديد من مراكز الإنتاج النفطي والمنشآت الإنتاجية والحقول النفطية أو أنابيب نقل النفط أو الغاز وكمثال على ذلك فميناء البكر وحقول الرميلة النفطية والبرجسية وفرانج ومجنون والمراكز النفطية في منطقة العمارة وبزركان وفي خانقين ومندلي والآبار النفطية المتواجدة في منطقة العظيم وطوز خورماتو صعوداً إلى الحقول النفطية في منطقة كركوك... الخ.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال عن كيفية تواجد حقول الألغام والمقذوفات غير المنفلقة في أو حول المنشآت النفطية وللإجابة على هذا السؤال نذكر الآتي:

آ. بعض المنشآت النفطية ومراكز الانتاج وأنابيب نقل الغاز أو النفط تقع في الأساس في أو بالقرب من المناطق الحدودية التي كانت مسرحاً للمعارك في الحرب العراقية الإيرانية وبعض المنشآت كانت تتعرض دائماً إلى عمليات القصف المتبادل والبعض الآخر كانت تستخدم لأغراض عسكرية أو أصبحت المنطقة التي تتواجد فيها منطقة قتال ولذلك تم زرع حقول الألغام المختلفة لمنع تقدم القوات من جهة ونتيجة لتعرضها إلى القصف المدفعي والجوي خلف

ب. التدمير البيئي

إن وجود هذه الأعداد الهائلة من الألغام والمقذوفات غير المنفلقة على ساحات شاسعة من الأراضي الوطنية جعلت تلك المساحات مناطق محفوفة بالمخاطر وغير آمنة حيث تنتشر الألغام في قمم الجبال والسفوح والوديان وفي الأراضي المنبسطة وحول المدن والقصبات وعيون المياه.. الخ في شمال العراق أما في الوسط والجنوب فإضافة إلى حقول الألغام توجد الملايين من المقذوفات غير المنفلقة المنتشرة داخل المدن وخارجها وفي المعامل والمصانع والمنشآت التي تعرضت إلى القصف أو التي استخدمت لأغراض عسكرية خلال المعارك كالمدارس والمنشآت المدنية والحوادث الكثيرة التي حدثت وتحدث يومياً تؤكد ما نقول.. وهناك الكثير من الأراضي الزراعية والبساتين والمناطق التي تتواجد فيها الألغام أو المقذوفات غير المنفلقة قد حرم استخدامها.

جـ. التأثير على إعادة الإعمار والتطور

إن الألغام والمقذوفات غير المنفلقة تعتبر من أهم العوامل التي تعيق خطط التنمية العمرانية والصناعية والاقتصادية والسياحية

اعداداً كبيرة من المقذوفات غير المنفلقة والقنابل العنقودية ونحن نعلم الأعداد الكبيرة من الآبار النفطية ومراكز الإنتاج المنتشرة على طول الحدود الشرقية مثل حقول النفط في جزر مجنون وبزركان والطيب وجلات صعوداً إلى الشمال.

ب. خلال المعارك التي جرت بعد إخراج القوات العراقية من الكويت تعرضت الكثير من المنشآت النفطية وخاصة في المناطق القريبة من الحدود الكويتية والسعودية إلى القصف الجوي المكثف وهذا أدى إلى انتشار أعداد هائلة من المقذوفات غير المنفلقة والقنابل العنقودية إضافة إلى زرع حقول ألغام مختلفة في المناطق التي تتواجد فيها المنشآت النفطية.

جـ. خلال معركة تحرير العراق ولغرض منع قوات التحالف من التقدم فقد قامت القوات العراقية بزرع حقول ألغام مختلفة حول المنشآت النفطية وقطع الطرق المؤدية إليها وكمثال على ذلك حقول النفط في الرميلة وفراغ وحول المنشآت النفطية في ميناء البكر إضافة إلى المناطق الأخرى.

د. منذ سنة ١٩٩١ واستقرار الجبهة بين القوات العراقية وقوات البيش مركه الكردية وعلى طول الخط المسمى بالخط الأخضر تم زرع أعداد كبيرة من حقول الألغام المختلفة في مناطق سليمان بيك وطوز خورماتو وباتجاه الشمال نحو كركوك ثم الحدود الفاصلة لمحافظة أربيل ثم الموصل وعلى هذا الخط تتواجد الكثير من الآبار النفطية والمراكز الأخرى.

هـ. تعرض الكثير من المنشآت التابعة لوزارة النفط وخلال معركة تحرير العراق إلى عمليات النفط المعادي وذلك لاستخدام البعض منها كمراكز للتموين أو الاتصالات من قبل القوات العراقية مما أدى إلى انتشار أعداد هائلة من القنابل العنقودية والمقذوفات غير المنفلقة.

مواجهة تهديد الألغام والمقذوفات غير المنفلقة

٥. من هذا يظهر أن عمليات الإنتاج والاستثمار النفطية تواجه تهديداً كبيراً وجدياً وقد لا نشعر بخطورة هذا التهديد الآن لأن عمليات الإنتاج والاستثمار والاستكشاف ما زالت في بداياتها ولا تزال عمليات الإدامة والصيانة لم تصل بعد إلى هذه المنشآت والمراكز التي تعاني من وجود حقول الألغام والمقذوفات غير المنفلقة ولكن هذا لا يعني عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة من عمليات البحث والتحري والاستطلاع وتثبيت وتأشير حقول الألغام والمقذوفات غير المنفلقة تمهيداً لعمليات الإزالة والتطهير والتي لا يمكن البدء بأية عملية خاصة بالإنتاج والاستثمار أو الإدامة والصيانة بدونها وسوف تواجه هذه العمليات الكثير من المصاعب والمعوقات والخسائر المادية والمعنوية. وبالرغم من أن عمليات الاستطلاع والإزالة والتطهير تعتبر من العمليات المعقدة والخطرة وهي مشكلة كبيرة تعاني الدول التي ابتليت بالألغام والمقذوفات غير المنفلقة ولكن في العراق المشكلة أكبر وأعظم نتيجة للأعداد الهائلة ومن أنواع مختلفة من الألغام والمقذوفات غير المنفلقة ووجود الكثير من التمديدات والاختلافات بين منطقة وأخرى نتيجة لاختلاف التضاريس الأرضية وإزالة جميع الشواهد والعلامات والتأشيرات والخرائط والمخططات الخاصة بها وهذه الأمور تزيد من تعقيد المشكلة.. وهذه حقيقة مؤلمة.. وقائمة تحصد أرواح الأبرياء من العراقيين وتعرقل كل عمليات التطور والبناء وخاصة في المجال النفطي وهذا يتطلب ما يلي:

أ. تشكيل هيئة خاصة في وزارة النفط من الكفاءات والخبرات الوطنية في مجال الألغام والمقذوفات غير المنفلقة يكون واجبها ما يأتي:

أولاً: إجراء تقييم ميداني لجميع المراكز والمنشآت النفطية في القطر وتحديد أنواع وأعداد حقول الألغام والمقذوفات غير المنفلقة المتواجدة في أو حل أو بالقرب من هذه المنشآت وتحديد كثافتها.

ثانياً: تنظيم عمليات الاستطلاع وتثبيت العلامات والمؤشرات وتأشير وتحديد حقول الألغام والمقذوفات غير المنفلقة وتثبيت العلامات التحذيرية.

ثالثاً: تحديد الإمكانيات والمتطلبات اللازمة من الجهد والوقت اللازم لكل هدف على حدة.

رابعاً: تحديد أسبقيات الأهداف بالتنسيق مع الوزارة.

خامساً: التنسيق مع الهيئة الوطنية لشؤون الألغام والمنظمات الحكومية وغير الحكومية حول أسلوب التطهير والإزالة.

سادساً: التنسيق لوضع خطة إعلامية ونوعية شاملة لمنتسبي الوزارة العاملين في مجال الاستثمار والاستكشاف والإدامة والصيانة حول الألغام والمقذوفات غير المنفلقة.

ب. تحديد الأولويات والأسبقيات للأهداف والمناطق التي سوف تجري عمليات الاستثمار أو الاستكشاف..

جـ. التنسيق والتعاون مع جميع المؤسسات الرسمية والوزارات ذات العلاقة مثل وزارة التخطيط والزراعة والصناعة والصحة والشرطة والدفاع المدني والمؤسسات الإنسانية والمنظمات الشعبية.

د. بالإمكان قيام الوزارة بتشكيل هيئة أو منظمة خاصة بإزالة الألغام والمقذوفات غير المنفلقة بالاستفادة من الخبرات الوطنية لتكليفها بعمليات التطهير والإزالة وبصورة مباشرة من قبلها وحسب الحاجة أو حسب الجدول والأسبقيات.

المشروع الوطني للديمقراطية في العراق

د. عادل حسن

من الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها الكثير من السياسيين هي أن نظام صدام حسين لا يمتلك أية قاعدة اجتماعية وأن هذا النظام في حالة سقوطه لا يجد من يتباكى عليه في داخل العراق.

صحيح أن الغالبية العظمى من الشعب العراقي كانت تتمنى زوال هذا النظام لكن الصحيح أيضاً أن هذا النظام يمتلك قاعدة اجتماعية لا بأس بها تضم كبار موظفي الدولة وكبار الضباط والحزبيين وأعضاء الأجهزة القمعية كالمخابرات والأمن وبعض القوى العشائرية المستفيدة اقتصادياً من هذا النظام والتي كان صدام يغدق عليها بمكارمه السخية.

وكان نظام صدام يحظى أيضاً بدعم قوى خارجية مؤثرة كثيرة حكومية وغير حكومية عربية وغير عربية وكان ينفق على هذه القوى الكثيرة من أموال البلاد كما كشفت عن ذلك الوثائق التي نشرتها جريدة (المدى) ولو أن ذلك كان من الحقائق المعروفة للكثيرين دون وجود ما يدعمها من أدلة.

وإلى جانب الفئات المستفيدة من النظام السابق كانت هناك فئات اجتماعية أخرى تعاني ازدواجية في موقفها السياسي فهي من جهة كانت متضررة ومتذمرة من ممارسات هذا النظام لكنها من جهة أخرى كانت تخشى التغيير لأنها تعتقد أن هذا التغيير سيحمل إلى سدة الحكم أناسا أسوأ من صدام حسين من وجهة نظرها ويدخل في هذا الإطار الخشية من قيام نظام ديني على غرار النظام القائم في إيران.

لقد كانت أبرز مساوئ نظام صدام حسين والتي جعلت منه نظاماً مكروهاً من الغالبية العظمى من الشعب العراقي هي:

١- الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان المتمثل في الإعدامات التي طالت عشرات الآلاف من خيرة أبناء الشعب العراقي وإجراءات إسقاط الجنسية العراقية والتهجير وتصعيد الممارسات الشوفينية ضد الأكراد والتركمان.

٢- الطبيعة المغامرة للنظام التي قادت البلاد إلى العديد من الحروب المدمرة التي استنزفت موارد البلاد البشرية والمادية.

٣- إهدار موارد البلاد الاقتصادية وتبديدها دون طائل. ويكفي أن نشير إلى أن العراق قد تحول من بلد غني يمتلك فائضاً مالياً يقدر بعشرات المليارات من الدولارات في عام ١٩٧٩ إلى بلد فقير تجاوزت مديونيته الخارجية ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.

٤- تركيز جميع السلطات ليس بيد حزب واحد وإنما بيد شخص واحد.

٥- مصادرة الحريات السياسية كافة.

٦- استشراء الفساد الإداري على نحو مريع في أجهزة الدولة وانتشار الرشوة والاختلاس والتزوير على نطاق واسع واستحوذ أقرباء رئيس النظام والمقربين منه على معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في البلد.

وبسبب استمرار تلك الممارسات لفترة زمنية طويلة حدثت تغيرات عميقة في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية والأخلاقية للمجتمع العراقي ولاشك فإن أي مشروع للتغيير السياسي في العراق وطنياً كان أم خارجياً سيواجه الكثير من التحديات الخطرة تجعل من نجاح هذا المشروع أمراً قابلاً للشكوك ويأتي في مقدمة تلك التحديات:

١- حالة البؤس الشديد والفقر المدقع الذي تعيشه نسبة عالية من المجتمع العراقي.

٢- انهيار البنى التحتية للدولة وتدهور الخدمات الأساسية.

٣- كيفية التعامل مع القاعدة الاجتماعية للنظام السابق والمرتبطين به بهذه الدرجة أو تلك.

٤- تراجع القيم الوطنية والديمقراطية والأخلاقية على نطاق واسع وشيوع القيم العشائرية أو الطائفية وانحسار تأثير القوى السياسية الوطنية والديمقراطية.

٥- فساد الذمم ونشوء أعداد كبيرة من الموظفين المرتشين والفاسدين.

٦- شيوع ثقافة العنف بسبب الحروب التي أشعلها النظام السابق لفترات طويلة وتوجيه وسائل الإعلام بهذا الاتجاه والمصاعب الاقتصادية التي عانى منها المجتمع لحقبة طويلة من الزمن.

٧- التعامل مع ردود أفعال القوى الإقليمية التي لا تريد للمشروع الديمقراطي النجاح.

إن سقوط نظام صدام على أيدي الأمريكان وحلفائهم طرح إمكانية تطبيق المشروع السياسي الأمريكي بسبب تناسب القوى على الأرض لمصلحة القوة العسكرية للأمريكان وضعف القوى السياسية العراقية وغياب مشروع وطني ديمقراطي متفق عليه يمثل الحد الأدنى لطموحات هذه القوى في إرساء نظام سياسي جديد.ويتلخص المشروع السياسي الأمريكي في العراق والذي ينطلق من مصالح قومية أمريكية عليا من فرضية أن الإرهاب الذي طال الأمريكان في عقر دارهم (أحداث أيلول ٢٠٠١) قد نشأ بسبب وجود أنظمة ديكتاتورية استبدادية في المنطقة العربية وأن مكافحة هذا الإرهاب على المدى البعيد لا يتم إلا بإرساء أسس نظم ديمقراطية في هذه المنطقة. وقد اختارت الولايات المتحدة الأمريكية العراق للبدء بمشروعها السياسي باعتباره أضعف حلقة من حلقات السلسلة وبسبب الذرائع التي وفرها نظام صدام حسين للأمريكان لغزو العراق.

إن الموقف السليم من المشروع السياسي الأمريكي في العراق يجب أن لا يستند على المسلمات الأيديولوجية المسبقة التي ترفض كل ما هو أمريكي وترحب بكل ما هو معاد للأمريكان بل يجب أن يستند الرفض أو القبول إلى معيارين الأول هو: هل إن هذا المشروع يخدم مصلحة الشعب العراقي؟ والثاني هل إن هذا المشروع قابل للتطبيق؟

إن من حق الكثيرين أن يرفضوا المشروع السياسي الأمريكي لأنه استخدم الحرب والاحتلال وسيلة لتحقيق هذا المشروع بما تحمله هذه الحرب من كوارث ومآس للشعب العراق الذي عانى كثيراً ولم يعد يحتمل المزيد. ومن حق الكثيرين أيضاً أن يرفضوا المشروع الأمريكي لأن هذا المشروع قد تم تصميمه وإعداده خارج الحدود ومن لدن أناس ليست لديهم الخبرة بعادات وثقافة الشعب العراقي.لكن هناك أطرافاً ترفض المشروع الأمريكي لأنها ببساطة لا تريد الديمقراطية وتسعى جاهدة إلى إعادة الديكتاتورية تحت لافتة صدام أو أي ديكتاتور آخر لا يختلف عنه ولا يقل شراسة ووحشية. وإزاء هذه النقطة بالذات ينبغي الحذر وملاحظة أن المقاومين الحقيقيين للاحتلال اختاروا في الوقت الحاضر أسلوب المقاومة السلمية من خلال الانخراط في العملية السياسية.

إن الموقف الرصين (برأينا) من المشروع السياسي الأمريكي يجب أن ينطلق من دراسة عميقة للواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع العراقي. إن هذه الدراسة يمكن أن تقودنا إلى أن البيئة العراقية ترفض محاولات فرض نظام سياسي معين بشكل قسري وسريع ومن خلال آلية مستنسخة لا تأخذ الحقائق الموضوعية على الأرض بنظر الاعتبار.

وإذا انطلقنا من حقيقة أن الديمقراطية هي مشروع وطني عراقي فيجب أن نأخذ في الحسبان أن القوى الديمقراطية العراقية بتياراتها الثلاثة (الإسلامية واللبرالية واليسارية) تعاني من ضعف شديد. فالتيار الديمقراطي داخل الحركات الإسلامية السياسية ضعيف وغير قادر على تعبئة الجماهير واستمالتها إلى طروحاته الفكرية والسياسية لأسباب كثيرة موضوعية وذاتية والتيار الليبرالي غير متجذر جماهيرياً ويقتصر على بعض النخب السياسية.أما التيار الديمقراطي اليساري فقد فقد كثيراً من نفوذه الجماهيري بسبب التغيرات الهائلة التي حدثت على المستوى الدولي بما فيها إنهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وكذلك بسبب الضربات الموجعة التي تعرض لها هذا التيار على يد السلطة الديكتاتورية ولاسيما بعد عام ١٩٧٨ برغم أن هذا التيار يحاول استعادة فاعليته وتأثيره على الساحة السياسية بالتأسيس على ما يمتلكه من جذور عميقة وخبرة سياسية وتاريخ نضالي.

لقد أثبتت أحداث العام الأول من الاحتلال الأمريكي للعراق أن القوى الرافضة للتغيير (بغض النظر عن دوافعها) الداخلية منها والخارجية قادرة على وضع العقبات والعراقيل بوجه هذا التغيير، وهي قادرة أيضاً على إشاعة أجواء الفوضى والاضطراب الذي يدفع المواطن العادي ثمنه باهظاً دون أن تلوح في الأفق أية بوادر لانحسار حالة الفوضى. والغريب أن تذمر المواطن العادي بدأ ينصب على الوضع الجديد وعلى مجلس الحكم وليس على القائمين على افتعال حالة الفوضى! ماذا يعني ذلك؟

ومن سخرية الأقدار أن الحريات التي وفرها الوضع الجديد في العراق قد استفاد منها إلى أقصى حد أعداء الديمقراطية والمروجين للعنف أكثر مما استفادت منها القوى الديمقراطية وينطبق ذلك على حرية الصحافة والتظاهر والتعبير أما حرية الأحزاب فقد أثمرت نشوء العديد من الأحزاب الوهمية التي قد تكون واجهات لنشاطات غير معروفة.إن مشروعاً وطنياً لإقامة الديمقراطية في العراق - برأينا - يجب أن يكون متدرجاً وعلى مراحل محسوبة بدقة وأن يركز على معالجة مساوئ النظام السابق حسب أولوياتها وانعكاساتها على حياة الناس وأن تعطى الأولوية الأولى للنواحي الاقتصادية وإعادة إعمار البلد المدمر.

إن المشروع الوطني يجب أن يتضمن فترة انتقالية طويلة نسبياً (عدة سنوات) يتم خلالها إنجاز المهام الجوهرية الآتية:

العمل على إزالة الاحتلال وفق جدول زمني وبما يضمن المصالح العليا للبلاد.

إزالة مظالم النظام السابق.

ترسيخ مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء.

تشكيل جيش وطني وشرطة وطنية محترفة وبعيدة عن الولاءات السياسية والعشائرية والقومية والطائفية.

إشاعة الثقافة الديمقراطية وثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر.حرية التنظيم السياسي والنقابي وحرية الصحافة وفق مراحل يمكن وفقها إتاحة حرية التظاهر والإضراب في مرحلة لاحقة وإجراء الانتخابات العامة في نهاية المطاف.إن المهام المشار إليها يمكن أن تنهض بها حكومة انتقالية تضم عناصر من التكنوقراط والسياسيين تنبثق عن مؤتمر وطني عراقي.

ويمكن أن تخضع هذه الحكومة الانتقالية إلى مراقبة مجلس وطني (يقوم مقام السلطة التشريعية) ويتألف من سياسيين ترشحهم الأطراف الآتية بالتساوي:

١- المرجعيات والأحزاب الدينية.

٢- الأحزاب الوطنية والديمقراطية.

٣- العشائر.

٤- المنظمات المهنية والنقابات.

ويمكن أن يصار أيضاً إلى اختيار رأس للدولة لا يتمتع بأية صلاحيات ويكون فقط رمزاً لوحدة وسيادة العراق خلال المرحلة الانتقالية.